

بسم الله الرحمن الرحيم

## مؤتمر الخليج الثاني عشر للمياه

"المياه في دول مجلس التعاون ... نحو استراتيجيات متكاملة"

30-28 مارس، 2017، المنامة، مملكة البحرين

تحت رعاية صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس مجلس الوزراء الموقر في مملكة البحرين \_حفظه الله ورعاه\_ والذي مثله في حفل الافتتاح معالي الشيخ خالد بن عبدالله آل خليفة نائب رئيس مجلس الوزراء ورئيس مجلس الموارد المائية وبحضور ممثل الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية سعادة خليفة العري الأمين العام المساعد للشؤون الاقتصادية والتنمية، وعدد من كبار المسؤولين والخبراء والمختصين من دول مجلس التعاون والدول العربية والصديقة والجهات الحكومية والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية، عقدت جمعية علوم وتقنية المياه مؤتمرها الثاني عشر خلال الفترة 30-28 مارس 2017 في مدينة المنامة عاصمة مملكة البحرين، وقامت بتنظيمه بالتعاون مع مجلس الموارد المائية والأمانة العامة لدول الخليج العربية، وبدعم من المنظمات الدولية والإقليمية والمحلية وشركات القطاع الخاص.

### أهداف المؤتمر

بناءً على قرار المجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، قامت الأمانة العامة بالانتهاء من إعداد الإستراتيجية الشاملة والموحدة للمياه في دول المجلس وخطتها التنفيذية للسنوات 2015 - 2035 والتي إن نفذت ستحقق استدامة القطاع. وقد أقر أصحاب الجلالة والسمو قادة دول مجلس التعاون حفظهم الله في قمة البحرين الأخيرة التي عقدت في ديسمبر ٢٠١٦ هذه الإستراتيجية وخطتها التنفيذية. ولقد ركز مؤتمر الخليج الثاني عشر للمياه على موضوع الاستراتيجيات المتكاملة للمياه وعلى أهمية إعداد أو موازنة كل دولة من دول المجلس مع الإستراتيجية الموحدة. ولقد عقد المؤتمر ليحقق الأهداف التالية:

1. زيادة الوعي بأهمية إعداد وتنفيذ استراتيجيات المياه الشاملة المنبثقة من الاستراتيجية الخليجية الموحدة بدل الاستراتيجيات القطاعية.
2. تحديد التحديات والفرص المتاحة لتحسين استدامة الموارد المائية في ظل الظروف الاجتماعية والاقتصادية والبيئية من دول المجلس.
3. تبادل المعلومات والدراسات الخاصة بين الدول المختلفة في مجال استراتيجيات المياه المتكاملة وتنفيذها.
4. المساعدة في تحسين الحوار بين الباحثين ومتخذي القرار والقطاع الخاص.

### التوصيات

من خلال جلساته العلمية وحلقات النقاش الموازية لها توصل المؤتمر إلى التوصيات الرئيسية التالية:

1. قيام دول مجلس التعاون بتنفيذ الاستراتيجية الموحدة للمياه التي وافق عليها المجلس الأعلى لدول المجلس مع خطتها التنفيذية من خلال تطوير الاستراتيجيات الوطنية القطاع في كل دولة بما يتلاءم مع الاستراتيجية الموحدة للمياه، وتبادل المعلومات والدراسات الخاصة بتنفيذ استراتيجيات المياه المتكاملة.
2. تكامل سياسات المياه والطاقة والغذاء وتبني نهج ترابط المياه والطاقة والغذاء في إدارة هذه القطاعات الثلاثة. والعمل على سد الفجوة المعرفية حالياً حول العلاقات المتشابكة بين الطاقة والمياه والغذاء من خلال توجيه الجامعات ومراكز البحوث الوطنية لبرامجها الأكاديمية وبحوثها التطبيقية في مجالات المياه والطاقة والغذاء والعلاقات المتداخلة بينهم.
3. زيادة الاستثمارات والعمل المشترك بين دول المجلس في نقل وتوطين وامتلاك تقنيات تحلية المياه وصناعة قطع غيار التحلية وذلك بالتعاون مع القطاع الخاص الوطني وتحفيزه.

4. الأخذ بالأدوات الاقتصادية كإحدى الأدوات الإدارية الفعالة في إدارة الموارد المائية، ووضع التعرفة المناسبة لاستخدامات المياه في القطاعات المختلفة بهدف زيادة كفاءة الاستخدام واستدامة الموارد المائية واسترجاع تكاليف الصيانة والتشغيل في مرافق المياه المختلفة، وتغيير الدعم العام إلى الدعم الموجه الذي يهدف إلى رفع كفاءة استخدام المياه، مع الأخذ في الاعتبار دعم الشرائح ذات الدخل المحدود في المجتمع.
5. إتباع سياسة تكاملية توازن بين الزراعة المحلية، والاستيراد الزراعي، والاستثمار الزراعي في الخارج لتحقيق الأمن الغذائي في السلع الاستراتيجية في دول مجلس التعاون الخليجي، ووضع السياسيات والخطط الزراعية الواقعية التي تتلاءم مع قدرة الموارد المائية المحلية المتاحة.
6. زيادة كفاءة الطاقة في قطاع المياه والاعتماد على الطاقات المتجددة وبالأخص الطاقة الشمسية، في مختلف عمليات المياه وخصوصا في مجال تقنية تحلية المياه.
7. إنشاء أنظمة فاعلة لتحقيق استدامة المياه الجوفية من خلال أدوات إدارة الطلب المختلفة وزيادة العرض بواسطة التغذية الصناعية للمياه الجوفية بمياه التحلية في الأوقات التي يوجد بها فائض عن الحاجة والخزن الإستراتيجي ومياه الأمطار والسيول، ومياه الصرف الصحي المعالجة.
8. زيادة تجميع المياه العادمة ومعدلات معالجتها واستخدامها بالشكل المناسب لما تمثله من مصدر متجدد هام بالمنطقة.
9. معالجة فواقد المياه بشكل متكامل والتركيز على الجوانب الإدارية والاقتصادية في الفواقد واستخدام الحلول الذكية لكشف ومعالجة الفواقد والشبكات.
10. تكثيف ودعم الدراسات المتعلقة بتقييم تأثير ظاهرة التغير المناخي على موارد المياه ووضع استراتيجيات التكيف معها وتضمينها استراتيجيات المياه.
11. توفير بيانات دقيقة ولفترات زمنية طويلة عن الموارد المائية والتوسع في نقاط مراقبة الموارد المائية وتأهيل وتدريب ورفع كفاءة الكوادر الوطنية العاملة في مجالات المياه كافة.

ويفوض المجتمعون مجلس إدارة جمعية وعلوم تقنية المياه برفع هذه التوصيات للأمانة العامة لمجلس التعاون لعرضها على اللجنة الوزارية للمياه ومتابعة نتائجها، ويطلب من مجلس إدارة الجمعية تعميم هذه التوصيات على المنظمات الإقليمية ذات العلاقة والدول الواقعة في نطاق المناطق الجافة والجهات ذات العلاقة للاستفادة منها.

و في الختام، يتوجه المؤتمر بالشكر إلى صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة الموقر رئيس مجلس الوزراء بمملكة البحرين - حفظه الله و رعاه - على كريم رعايته للمؤتمر، وشكر أصحاب المعالي والسعادة على مشاركتهم وحضورهم الكريم وشكر حكومة البحرين الممثلة بوزارة الكهرباء والماء وهيئة الكهرباء والماء على استضافتها للمؤتمر، ويثني المؤتمر على جهود اللجنة التنظيمية للمؤتمر التي شكلتها الوزارة لتنظيم المؤتمر والتي أدت إلى نجاحه، واللجنة العلمية على جهودها في متابعة واختيار الأوراق التي قُدمت، وتُثمن أيضا مشاركة القطاع الخاص والمنظمات الإقليمية في دعم المؤتمر ونجاح أعماله.

والله الموفق،،،

أ.د. وليد الزباري  
رئيس اللجنة العلمية للمؤتمر